تمكين المرأة ورهانات التنمية المستدامة

ملخّص:

بداية، ويشير مصطلح «التمكين» إلى تدابير ترمي إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية لتمكينهم من تمثيل مصالحهم بطريقة مسؤولة ومحددة ذاتيا، وذلك بناء على سلطتهم الخاصة. إنها عملية أن تصبح أقوى وأكثر ثقة، والتمكين كفعل يشير إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني من الناس، وتمكنهم من التغلب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ، وادراك واستخدام مواردهم. للقيام بالعمل بقوة.

ينبع مصطلح التمكين من علم النفس المجتمعي الأمريكي ويرتبط مع العالم الاجتماعي جوليان رابا ورت (1981). [1]ومع ذلك، فإن جذور نظرية التمكين تمتد إلى مزيد من التاريخ وترتبط مع النظرية الاجتماعية الماركسية. هذه الأفكار الاجتماعية استمرت في التطور والصقل من خلال النظرية الماركسية الجديدة (المعروفة أيضا باسم النظرية النقدية). وفي مجال العمل الاجتماعي، يشكل التمكين نهجا عمليا للتدخل الموجه نحو الموارد. في مجال التربية المدنية والتعليم الديمقراطي، كما ينظر إلى التمكين كأداة لزيادة مسؤولية المواطن.

يُعرّف مفهوم تمكين المرأة) بالإنجليزية (Women'S Empowerment :بأنّه العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياتها،[2] كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنّه العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات، وبناءً على هذا التعريف يتبيّن أهمية توافر ثلاثة عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات، ويُشير كلّ من تلك العناصر إلى معنى مختلف؛ فالموارد تُشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية، أمّا الإدارة فتُشير إلى قدرة المرأة أو على الأقل إحساسها بالقدرة على تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف، أمّا الإنجازات فهي تُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسيّاً.[3]

وبالرجوع لحقوق المرأة كفرد او انسان ولد في هذه الدنيا نجد أنلديها كل الحق في تحديد خياراتها بنفسها. حقها في السيطرة على حياتها سواءً داخل المنزل أو خارجه. ويحق لها الشعور بقيمتها، بذاتها و دورها. إضافة الى حق الوصول إلى الموارد، وإتاحة الفرص لها للاستفادة منها. لتصل في النهاية الى تحقيق حق التأثير على توجهات النظام الاجتماعي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي.

نؤكد على أهمية اعتراف المجتمعات كافة بالعدالة بين كل الافراد والمواطنين دون تفريق بين النوع والجنس و المعتقد والشكل. والاعتراف بأدوار المرأة المختلفة. المرأة صانعة الأمم.

---

[1] https://web.archive.org/web/20180724014511/https://www.opensocietyfoundations.org/projects/legal-empowerment

[2] "Empowerment of women", eige.europa.eu, Retrieved 19-4-2020. Edited.

[3] ↑ Marloes Huis, Nina Hansen, Sabine Otten, and others (28-9-2017), "A Three-Dimensional Model of Women's Empowerment: Implications in the Field of Microfinance and Future Directions" ،www.frontiersin.org, Retrieved 19-4-2020. Edited.

دعت العديد من المواثيق الدولية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله، فكافّة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلّقة بحقوق المرأة تدعو إلى ذلك، ومن المواثيق الدولية أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما دعت جميع تلك المواثيق إلى تمكين المرأة في العديد من المجالات، مثل: التمكين القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، علماً بأنّ الاتفاقية الخاصة بإنهاء التمييز ضد المرأة التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م تُعدّ أهم تلك الاتفاقيات[4]

أهداف الورقة البحثية:

أصبحت قضية تمكين المرأة اليوم، من الموضوعات المحسومة على الصعيدين القاري والدول مع الأخذ في الإعتبار التحديات المبلغ عنها التي تواجهها النساء، ولهذا تسعى المبادرات الحكومية والمحلية إلى إيجاد طرق لتمكين المرأة حتى يمكن أن تصبح عوامل تغيير إيجابية.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض وتقييم جهود الدولة العربية في التمكين الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي للمرأة، ومقارنة وصفية تحليلية لما قام به العالم العربي وفي ضوء ممارسته لكل صلاحياتها وقدراتها، على جعل المرأة شريكا لا غنى عنه في العملية التنموية ككل.

الإشكالية: أشارت الأبحاث المتداولة إلى أن الجهود المبذولة في الدول العربية متفاوتة، وفي بعض الدول حققت فوائد عديدة للمرأة، واهتمت برفاهها النفسي ودعمت ذلك بتغيير التشريعات والقوانين.

نطرح الإشكالية بالسؤال الأساس التالي: إلى أي مدى تؤثر عملية تمكين المرأة المستمرة من كل النواحي في العالم العربي على تعزيز الفرص لها والوصول الى صناعة القرار؟

مقدّمة

تواجه المرأة العربية عامة عدة حواجز ورهانات، تمنعهن من المشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية أو السياسية ومن وصولهن الى احداث التغيير وتمكنهن من القيادة. إذا أردنا تفصيل هذه العقبات نجدها على نوعين: فمن ناحية، ثمّة عقبات هيكليّة ناجمة من القوانين والتَميز المؤسّساتيّ الذي لا يزال يحدّ من إمكانياتهنّ اليوم ويمنعهن من تبوؤ المناصب وصنع القرار. ومن ناحية أخرى، وبسبب الافتقار إلى الوسائل، وتحجيم كفايات المرأة: إذ تقلّ إمكانيّة تلقّي النساء التدريب، وقيامهنّ بالتواصل، والاستفادة من الموارد اللازمة ليصبحن قياديّات ناجحات أسوةً بالرجال.

والواقع، أن هذه الحواجز تكمن في عدة مستويات اجتماعية وثقافية تنطلق من النظام الأبوي السائد وتضع المرأة ضمن الصورة النمطية ت: ينحصر دورها بالرعاية المنزلية والاهتمام بالأسرة، شعورها وعاطفتها الامومية تجعلها تلبي حاجات عائلتها وتفضلها

[4] Aminur Rahman (2013), "Women's Empowerment: Concept and Beyond", Global Journal of Human Social Science , Issue 6, Folder 13, Page 10,11. Edited.

على نفسها وتحقيق ذاتها. لا ننسى أسلوب التنشئة وعنوانه العريض أن المراة هي فقط الام المضحية لعائلتها وزوجها وستربي أبناءها. وجب أن تكون عماد الاسرة وسبب الراحة للزوج ومصدر الحنان للأولاد. وعندما تبلغ الفتات سن الزواج حتى يتم التركيز على طرائق العيش وتطوير مهارات فن الطبخ والترتيب وغيرها.

نضيف الى هذه القائمة الحواجز القانونية التي لا تضمن المساواة بين النساء والرجال في المجتمعات: يحق للذكر ما لا يحق للأنثى، وحواجز سياسية وحزبية، وحواجز مالية ودينية في بعض الأحيان. تعدّ المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات كافة. ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات كثيرة ومتغايرة من أجل مستقبل مستدام وفاعل.

وباعتماد الدول لرؤية وأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030، يقر العالم بأكمله مرة أخرى بأهمية دور المرأة وضرورة تمكينها :

لا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير.

لا نستطيع القول إن الدور يقتصر على المرأة لوحدها والرجل لوحده، بل لكلاهما دور في تدعيم دور المرأة في هذا المجال وبناء المجتمعات.

المرأة هي نواة المجتمع وإذا استطعنا أن نطور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة والمجتمع.

فقد التزم الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية بـ"تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"؛ ويدعو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". ففي حين أن الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية يتضمن غاية وحيدة تركز على التعليم، يقترح الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الغايات من أجل إنهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة، ويعترف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ويعلي من قيمها، وبالمشاركة والقيادة في عملية صنع القرار، وتعميم الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

- **أولا: تكريس الحقوق المدنية والاجتماعية والقيام بالإصلاحات التشريعية:**

•لا تمكين من دون حقوق، ولا حقوق من دون ممارسة سياسية

1- الجنسية: تعديل القوانين في الدول العربية التي ما زالت لا تعطي الحق في المرأة لمنح الجنسية لأولادها، العمل على تعديل هذه القوانين، مثلا لبنان بلد الحريات ومازال القانون يمنع إعطاء المرأة اللبنانية الجنسية لأولادها .

2- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وتحقيق العدالة الاجتماعية كالمساواة في الأهلية القانونية لإبرام عقد الزواج مثلا وتحديد عمر الزوجة وجعل الأسرة تحت الرعاية المشتركة الزوجية، وضمان المساواة بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين واعطاء المرأة حق الوصاية الشرعية على ابنائها القاصرين عند غياب الأب ومنح الحق للأطفال من جهة البنت في الإرث مثلا إضافة إلى إرساء المساواة بينها وبين الرجل في إنهاء الحياة الزوجية ، وفي أمور الطلاق وكفالة حق المرأة المطلقة من الاستفادة من الأموال المكتسبة أثناء الحياة الزوجية وتقييد التعدد ووضع الطلاق تحت مراقبة القضاء و الوعي عند الفتيات قبل الزواج بأهمية توثيق زواجهم في المؤسسات الرسمية و الدوائر الشرعية ، و خصوصا في القرى النائية وفي المناطق البعيدة عن المدنية.

3- محاربة فكرة الزواج من القاصر خصوصا عند المجتمعات العشائرية ونشر الوعي بهذا الخصوص في الأسر وبين الفتيات تفعيلا لرفضهم فكرة الزواج المبكر

4- حق المرأة بالدفاع عن نفسها وبالتعبير عن وضعها ومشاعرها في حالة العنف المنزلي على كل أشكاله: إ بلاغ الوزارات المختصة والجمعيات الاهلية المناصرة للمرأة وعدم الخوف من الدفاع عن الحق

5- تمكين النساء وتنظيم حملات ميدانية من أجل الدفاع عن حقوقهم والوعي بأهمية اتباع الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بموضوع الدفاع عن الحق وعن النفس وعن العرض وعدم السماح للرجل كان من كان أخ أو أب أو زوج من التعدي على حقوقها وتعنيفها او اغتصابها.

6- انخفاض معدل المشاركة السياسية للمرأة لا يعود إلى نقص تمثيل المرأة فحسب بل هو أيضا نتيجة للإطار القانوني المحدود للحماية في البلاد العربية عامة للنساء والفتيات (ما عدا تونس و المغرب الذين حدثوا في قوانينهم مؤخرا والامارات العربية التي تؤمن بمبدأ المشاركة بين الجندرين...)

- **ثانيا: التعرف على مكانة المرأة في الدين الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية وفق القران والسنة، والفصل بين العادات الذكورية المسيطرة وبين الشرع والحق.**

1- في الدين الإسلامي المرأة كريمة ومعززة وخصوصا المرأة الأم وأوصى بها الرسول صلى الله عليه وسلم. ساد في العصر الجاهلي قبل الإسلام من الظلم والهمجية ما وصل بالعرب إلى التحريم على المرأة حقها في الحياة، فقتلوها بطريقة بشعة تدل على غياب الرحمة والإنسانية، وعلى مهانة المرأة وقدرها عندهم، وذلك بوأدِها وهي لا تزال طفلة، فكانت تُدفن حيّةً تحت التراب حتى الموت، وقد شنّع الإسلام هذه الجريمة حيث قال الله تعالى : ﴿**وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ**﴾ وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل البنات من أعظم الذنوب، وحرَّم ذلك، "فعن عبد الله بن مسعود قال: قلت يا رسول الله أيُّ الذنوب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندّاً وقد خلقك، قلت: ثم أيّ؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك."

2- وكانت بعض الشرائع القديمة تعطي الأب الحق في بيع ابنته إذا شاء وبعضها الآخر -كشريعة حمورابي- تجيز له أن يسلمها إلى رجل آخر ليقتلها.

3- جاء الإسلام فاعتبر البنت كالابن -هبة من الله ونعمة- يهبها لمن يشاء من عباده، قال تعالى (لِلهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاء يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاء الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاء عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ) [الشورى: 49-50].

4- وبيَّن القرآن الكريم في قصصه أن بعض البنات قد تكون أعظم أثرا وأخلد ذكرا من كثير من الأبناء الذكور، كما في قصة مريم ابنة عمران، التي اصطفاها الله وطهرها واصطفاها على نساء العالمين، وقد كانت أمها عندما حملت بها تتمنى أن تكون ذكرا يخدم الهيكل، ويكون من الصالحين.

5- أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم للمرأة ذمة مالية مستقلة، شأنها شأن الرجل، فقد أقر لها حق التملك والبيع والشراء وغيره. ومن أبرز الحقوق المالية للمرأة هو حقها في الصداق، وقد فرضه الله على الزوج تكريما للمرأة ولإظهار صدق رغبة الرجل فيها، ولتكون عزيزة كريمة، فتكون هي المطلوبة لا طالبة، وكما للمرأة عند الزواج حق الصداق فإنّ لها بعد انعقاده حق النفقة، وتشمل النفقة سائر ما تقوم به حياتها من طعام وشراب وملبس

ومسكن، وفي الحديث عن أُمِّ سَلمةَ زَوْجِ النبي صلى الله عليه وسلم قالت: "سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلم يقول: من أنفق على ابنتين، أو أختين، أو دواتي قرابة، يحتَسبُ النَّفقة عليهما، حتَّى يُغْنِيَهُمَا الله من فضله عز وجل، أَو يكفيهما، كَانتَا له ستْرًا من النَّار"

6- ومن حقوق المرأة المالية كذلك حقها في الإرث، وقد أثبت الشرع قرآنا والسنة لها هذا الحق، قال الحق سبحانه : **﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾**.

ثالثا – تكافؤ الفرص

1- ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول إلى كافة مستويات التعليم فما زالت بعض القرى النائية أو المناطق في بعض الدول العربية لا تؤمن بضرورة تعليم المرأة وبرأيها بأن المرأة مكانها المنزل فقط. وقد واصلت بعض الدول العربية من بينها المملكة المغربية وتونس وغيرها من الدول وأيضا لبنان بإلزامية التعليم لكل المواطنين لتحقيق العدالة في هذا الموضوع. وإدماج المرأة في المجتمع دون تمييز بينها وبين الرجل ففي لبنان مثلا ينص الدستور اللبناني على إلزامية التعليم للمواطن اللبناني ذكرا أم أنثى إلى عمر 12 سنة لكل المتعلمين المواطنين اللبنانيين. باعتبار أن التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان وعاملا رئيسيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية.

وكذلك واصلت الدول العربية مجهوداتها للنهوض بالنظام التعليمي وتحقيق المساواة بين الجنسين وأيضا سجلت تقدما في هذا المجال وارتفاع نسب الفتيات في عملية التدريس في السنوات الأخيرة الماضية تحديدا في المملكة العربية السعودية التي تعمل برؤية جديدة غيرت الكثير من القوانين من أجل تحقيق رفاه المرأة في المملكة العربية السعودية وفي دولة الامارات المتحدة العربية و غيرها

وكباحثة تربوية ومتخصصة في الإدارة التربوية والتنشئة الاجتماعية من المهم جدا العمل على تعليم المرأة وتنويرها وتكوينها المهني وتشجيعها لخوض التجارب في مجالات الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية والاجتماعية والسياسية. والمنافسة بينها وبين الرجل بشكل طبيعي وفق معيار الجودة والكفاءة في شتى مجالات المجتمع وضمان الحصول على الخدمات والرعاية الصحية لها كونها هي الأم المستقبلية وأساس بناء المجتمع.

وعلى مستوى بيئة العمل تظهر الحاجة لتفعيل مراكز ضيافة الأطفال في مقرات العمل في كافة القطاعات، ومن الضروري تقديم دراسات الحاجة بهدف إيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمرأة العاملة بالإضافة إلى توفير فرص وظيفية واستثمارية للباحثات عن عمل من التخصصات المناسبة للاستثمار.

إضافة الى تمكين الفئات المهمشة الضعيفة من الفتيات وإطلاق حملات التوعية ومساعدتهم على تدريبهم وإدماجهم في المجتمعات. وتعزيز استراتيجيات التغطية الصحية والوعي بالثقافة الجنسية و الحياة الزوجية من قبل الجيل العارف و صاحب الاختصاص، و نقل هذه المعرفة بطريقة واضحة علمية و سليمة لعلها أكثر دراية بهذه المواضيع الجنسية و الصحية.

رابعا –اتخاذ التدابير اللازمة لتكافؤ الفرص بين الجنسين في وظائف صنع القرار والحياة السياسية

وضع مجلس الأمن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتطبيق قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال حفظ السلام. قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) كان أول قرار يقر بالأثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على السيدات والفتيات، وكذلك أقر بالإسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، كما أشار إلى أهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والأمن. تم تبني 8 قرارات متتالية بعد ذلك حول المرأة والسلام والأمن (1820 , 1888 , 1889 , 1960 , 2106 , 2122, 2242، 2467) تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها؛ وتواجه آثار العنف الجنسي؛ وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام والأمن؛ وتدرب وتبني القدرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسلام والأمن لدى قوات حفظ السلام؛ وتؤكد على الاندماج مع المجتمع المدني بصورة أكثر شمولية وزيادة الفهم لديناميكيات النزاع على الجنسين. إن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزامٌ سياسيٌ ضمن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي تؤكد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة في عمليات السلام وفي الحلول السياسية أمرٌ ضروري لنجاح حفظ السلام.[5]

- **إقرار نظام الكوتا النسائية كمرحلة مؤقته في المجالس النيابية في الدول العربية**

[5] https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1325(2000)

1- شهد حضور المرأة في المجالس التشريعية العربية طفرة ملحوظة منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفع بما نسبته 3.5 في المئة فقط في العام 2000[6]، ليصل إلى ذروة بلغت حوالي 18 في المئة خلال العام 2020. ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى تطبيق أنظمة الكوتا والتي تهدف إلى معالجة الاختلالات التاريخية الجندرية من حيث المشاركة السياسية.

2- اكتسب إدخال نظام الكوتا النسائية زخمًا بوصفه استراتيجية تنطلق من قمة الهرم إلى قاعدته سعيًا منها إلى تسريع مشاركة المرأة في المجال السياسي. ولم يُنظر إلى هذه الكوتا باعتبارها آليات لإنفاذ حقوق المرأة فحسب، بل على أنها وسيلة تتبعها الحكومات العربية للتوافق مع معايير "الديمقراطية" الدولية التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخاصة في البلدان التي تتلقى دعمًا ماليًا من جهات دولية. ومن الجدير بالذكر أن هذا المنطق الأخير قد أثبت كونه دافعًا قويًا للحكومات العربية الإسلامية المحافظة، ذلك أن المانحين الغربيين[7] ينظرون إلى مثل هذه السياسات على أنها مؤشرات جديرة بالثناء على التحول الديمقراطي الذي تطبقه هذه الحكومات[8].

وقد تبنت إحدى عشرة دولة من أصل 22 دولة من الأعضاء في جامعة الدول العربية نظام الكوتا النسائية منذ عام 2000.

3- لم تتمكن النساء في لبنان من تحقيق تقدم كبير في المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية عام 2022 إذ بلغ عدد الفائزات تماني من أصل 128 نائبا ما يشكل نسبة 6.25% وقد بلغ عدد النساء المرشحات 157 مرشحة شكلنا 15% من إجمالي عدد المرشحين 118 منهن انضممنا إلى لوائح انتخابية وشكلنا نسبة 16.4% من إجمالي المرشحين 718 الذين انضموا إلى لوائح نسبة الرجال مقابل النساء في الترشح قبل الانضمام إلى اللوائح بلغت ستة رجال مقابل كل امرأة بينما وبلغت النسبة خمس رجال مقابل كل امرأة بعد الانضمام إلى اللوائح . أما نسبة النساء المرشحات مقابل المقاعد فقد بلغت واحد % أي بمعدل مرشحة واحدة لكل مقعد. [9]

---

[6] حقوق المرأة و"نسوية الدولة" في العالم العربي. رولا الحسيني. 16 حزيران يونيو، 2023 [1].
https://arabcenterdc.org/resource/womens-rights-and-state-feminism-in-the-arab-world/

[7] الاستخدام الاستراتيجي للحصص بين الجنسين في العالم العربي، بوزينا كريسينا ويلورن، زميلة أبحاث هايبل، جامعة كولورادو.

[8] https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8

[9] https://www.abaadmena.org/wp-content/uploads/documents/ebook.1663593299.pdf

رغم ان الدستور اللبنانيّ واضح في مادّته السابعة التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة من دون أيّ تمييز.

وبالمقارنة مع دول أُخرى في المنطقة، يتقدّم لبنان على 3 دول ذات حضور نسائيّ أقلّ (الكويت، عُمان، واليمن)، بواقعِ نائبتين في الكويت، وواحدة في عُمان، بينما تغيب المرأة عن الحضور في المجلس اليمنيّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ المملكة العربيّة السعوديّة، التي تُعدّ من الدول شديدة التحفّظ، رشّحت 30 امرأة في مجلس الشورى، ما منَحَهنّ 20 % من المقاعد. كما عرف العالم العربيّ أخيرا أوّل امرأة تشغل منصب رئيسة الوزراء، وهي التونسيّة نجلاء بودن رمضان.[10]

4- أما في الامارات العربية المتحدة: بلغت مشاركة المرأة في مجلس الوزراء أعلى المعدلات في العالم، الأمر الذي يعكس الموقف القوي الذي وصلت إليه المرأة الإماراتية بفضل التمكين والإشراك السياسي للمرأة في الحكومة

بالنسبة لتوزيع المناصب في المؤسسات الحكومية بحسب الجنس، تمثل المرأة 46.6% من إجمالي القوى العاملة، وتشغل 66% من وظائف القطاع العام منها 30 % في مراكز صنع القرار، و15% في الأدوار التقنية والأكاديمية.

ضم مجلس الوزراء لحكومة دولة الإمارات 9 وزيرات من مجموع الوزراء، حيث شملت قائمة النساء في الحكومة الاتحادية ما يلي:

معالي عهود بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل

معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي – عضو مجلس الوزراء وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي

معالي شما بنت سهيل المزروعي، وزيرة تنمية المجتمع

معالي مريم بنت أحمد الحمادي وزيرة دولة

معالي حصة بوحميد، وزيرة دولة

معالي نورة الكعبي، وزيرة دولة

معالي سارة الأميري – وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة

معالي سارة المسلّم – وزيرة دولة للتعليم المبكر

الدكتورة ميثاء بنت سالم الشامسي – وزيرة دولة

[10] https://www.aljoumhouria.com/ar/news/618452/%D8%A7%D9%84%D9%8

وشغلت معالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي منصب وزيرة دولة لشؤون الشباب منذ إعلان التشكيل الوزاري الجديد في فبراير 2016، لتصبح وهي في عمر 22 أصغر وزيرة في العالم[11].

5- إنّ مبدأ نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية عموما يؤدي إلى تأخير التعديلات والإصلاحات اللازمة في التشريعات التي تضمن المساواة في الوصول إلى العدالة للنساء والفتيات وتحد من أدوار المراة .

6- من المهم جدا استحداث وزارة للمرأة في الحكومات العربية التي تعمل على تمكين المرأة من كل النواحي والرصد والتقييم ودعم القدرات إضافة إلى الدراسات والبحوث والاتصالات والتخطيط للنهوض بأوضاع المرأة ودمجها ومساهمتها في التنمية .

خامسا – المشاركة الاقتصادية والشمول المالي

1- يعتبر الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام 2030. وعلى اعتبار أن المرأة هي جزء من الموارد البشرية التي تمثل أحد الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، فإن الاهتمام بها وتنميتها يعد ضرورة حتمية ومسؤولية كبيرة على عاتق كل حكومة تنشد تحقيق التنمية المستدامة.

حيث يمثل تمكين المرأة الركيزة الأساسية لعالم مزدهر ومستدام من خلال ضمان مشاركة كاملة وفعالة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة والقيام بإصلاحات لتمكين المرأة من النفاذ الى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية وذلك وفقا لقوانين وطنية.

2- من المهم أن تعمل كل الدول العربية على تسليط الضوء في سياساتها لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة من خلال دعم أساليب التمكين المالي الرقمي للمرأة وذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وانعكاسها على زيادة قدرتها في صنع القرار المالي.

تسجل المرأة في لبنان أدنى مستويات المشاركة في القوى العاملة مقارنة بالمنطقة والعالم. فالمرأة في لبنان عرضة للبطالة مرّتين أكثر من الرجل، وإذا ما عملت فغالباً ما يكون ذلك في ظروف غير مواتية، مقابل راتب أقلّ. ومن أسباب انخفاض مستوى مشاركتها في الحياة الاقتصادية تجزّؤ القوانين والأنظمة أو سوء تفسيرها، فضلاً عن هيمنة نظام

[11] قاعدة بيانات المتوسطات الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، تموز يوليو 2023 https://data.ipu.org/women-averages?month=7&year=2023

ذكوري متجذّر. وقد تفاقمت هذه المشكلة في ظل أزمات متتالية مالية واقتصادية وجائحة كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت في آب/ أغسطس 2020. [12]

بينما حققت المملكة العربية السعودية قفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة 2030 على مستهدفات تمكين المرأة حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 15 سنة فما فوق 33.5 % بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17% إلى 31.8% متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030 للوصول إلى نسبة 30%، كما بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 30% في القطاعين العام والخاص خلال العام الماضي 2020. كما أظهرت المؤشرات ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى 41.02 % بنهاية 2020[13].

3- تعتبر المشاركة الفعّالة للمرأة في القوى العاملة من أهم العوامل التي تحدد مدى استدامة التنمية.

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة في 28 أغسطس بيوم المرأة الإماراتية، وهو نفس اليوم الذي تأسس فيه الاتحاد النسائي العام. ويأتي هذا الاحتفال إيماناً من قيادة الدولة الرشيدة بأهمية مساهمات بنات الوطن ودورهن في جهود التنمية ورفاهية البلاد، وتقديراً وتكريماً لما قدمنه لدعم مسيرة الدولة داخل الوطن وخارجه. وتحتفل جميع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بهذا اليوم.[14]

سادسا –تشجيع التطور الوظيفي للمرأة:

المواطنون متساوون في حق العمل والتطوير في العمل دون تمييز.

1- برنامج التوجيه والتطوير: إنشاء برنامج يوفر توجيهًا وتطويرًا مخصصًا للنساء العاملات في مجال الموارد البشرية، بما في ذلك فرص التدريب وورش العمل والتوجيه الوظيفي.

---

[12] https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%B4%D8%A

[13] https://www.hrsd.gov.sa/767572

[14] https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/women#:~:text=%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%81%D9%

2- شراكات مع الجامعات والمدارس: تعاون مع الجامعات والمدارس لتنظيم برامج تدريبية وورش عمل تستهدف الطالبات وتساعدهن في اكتساب المهارات المطلوبة في مجال الموارد البشرية.

3- إعداد برامج تدريب متنوعة: تقديم برامج تدريب متنوعة تشمل مساقات تعليمية وتطوير مهارات تنظيم الوقت والقيادة والتواصل، مع التركيز على تطوير مهارات النساء في هذه المجالات

4- منصة تكنولوجية للتواصل والتوجيه: إنشاء منصة تكنولوجية توفر فرصًا للتواصل والتوجيه عبر الإنترنت بين المحترفات في مجال الموارد البشرية والنساء اللواتي يرغبن في دخول هذا المجال.

5- .برامج إقامة الشراكات: تطوير برامج وشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى لتشجيع وتمكين المرأة في مجال الموارد البشرية وتوفير فرص عمل مستدامة لهن.

6- .مبادرات التسويق الشخصي: تشجيع المرأة على تسويق خبراتها ومهاراتها الفريدة في مجال الموارد البشرية من خلال الشبكات المهنية والمؤتمرات والمناسبات المهنية.

7- تعزيز ثقافة التنوع والشمول: تشجيع الشركات على تبني ثقافة تعزز التنوع والشمول في مجال الموارد البشرية، بما في ذلك تعيين نساء في مناصب قيادية وتشجيع الاستفادة من وجهات نظر متنوعة في صنع القرارات.

8- .برامج المرونة في العمل: تقديم برامج مرونة في العمل مثل العمل عن بُعد وساعات العمل المرنة، والتي تساعد المرأة على تحقيق توازن أفضل بين حياتها المهنية والشخصية.

9- تحليل البيانات الجندرية: استخدام تحليل البيانات لتحديد الاختلافات الجنسية في المجموعة.

10- استخدام التكنولوجيا في عمليات الموارد البشرية: تبني استخدام التكنولوجيا المبتكرة في عمليات الموارد البشرية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتحليل التنبؤي لتحسين عمليات التوظيف واكتشاف الاحتياجات التدريبية وتحديد الفرص المهنية للنساء[15].

[15] https://www.linkedin.com/pulse/%D9%83%D9%8A%D9%81-

الخاتمة:

إن التمسك بمثل هذه التقسيمات الصارمة القائمة على أساس الجنس فيما يتعلق بالعمل يترتب عنه ليس فقط تجاهل شخصية الشخص وقدراته، بل يعيق بشدة الاتجاه الذي يمكن أن يتخذه في الحياة". وقد يمنع المجتمع من التكيف مع التحديات طويلة الأمد والتحديات المستجدة.

التمكين ليس قراراً مجرداً بل هو قرار تزفّه الحركة نحو الاستقلالية والعدالة من حيث النوع ، و المراة هي التي ستصنع مجدها: تطلب العلم، تدخل سوق العمل. وعملية (التمكين) لها مسارا واحدا قبل أي شيء داخل قرارة نفس كل منا ، بمعنى اخر المرأة التي تنظر إلى ذاتها على أنها دون الآخرين، فهذا في صريح القول إعلان منها بدونيتها، وقلّة شأنها.

لم يعد مقبولا السماح بمن يأخذ حق القرار عن المرأة ، وتكون هي السمع والطاعة العمياء ، لم يعد مقبولا ان تخضع الفتاة الى سلطة ذكورية منذ ولادتها تتحكم بمصيرها و حياتها و تصبح على الهامش تؤخر ولا تقدّم أي تغيير في الحياة .

وللتغلب على هذه القضايا يجب على العالم العربي خلق مجتمعًا يستطيع فيه كل فرد بغض النظر عن الجنس أو الحالة الزوجية تحقيق أقصى استفادة من قدرته وإمكانياته.

مواجهة التأثير الاجتماعي الخطير للمعتقدات الذكورية الراسخة بأن الرجل هو العائل وأن المرأة هي من ترعى شؤون البيت!

أعتقد أننا يجب أن نحافظ على المواقف المتأصلة تجاه الأسرة والعمل دون أي تفضيل حتى تتمكن المراة من التمتع بكل جانب من جوانب حياتها على أكمل وجه.

وأن تضع الدول حداً للعواقب المترتبة عن التمسك بالمفاهيم التقليدية حول نوع الجنس والعمل، كما يجب أن تسعى جاهدة لبناء مجتمع أكثر عدالة وشمولية.

وإشكالية تمكين المرأة والرهانات قد تؤثر على مستقبل الزواج في الدول العربية و نجاحها بالاستمرارية ؟!

د.أ هنا علي

بيروت لبنان

2024